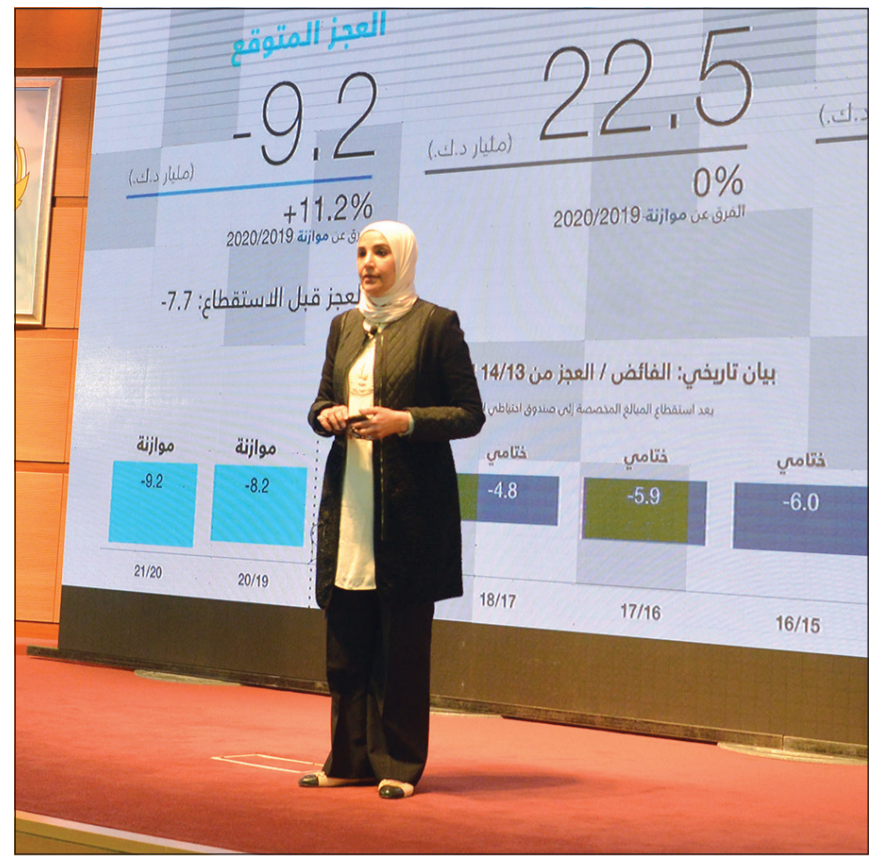




مريم العقيل

وزير المالية مريم العقيل خلال المؤتمر الصحفي أمس



وزير المالية مريم العقيل خلال المؤتمر الصحفي أمس

## المحافظة على سقف الإنفاق للعام الثاني على التوالي.. و16% للإنفاق الرأسمالي و19% تخفيض تقديرات الوزارات والهيئات

# ميزانية 2020/2021: 14,8 مليار دينار إيرادات و22,5 ملياراً مصروفات.. و9,2 مليارات عجزاً مالياً

### الحكومة ستحارب لإقرار قانون الدين العام

شددت وزيرة المالية مريم العقيل على أهمية إقرار قانون الدين العام الجديد، مشيرة إلى أنه يساعد الحكومة بنسبة 100% في مواجهة الأعباء والمصروفات المالية، موضحة أن الاستدانة إذا حدثت ستكون لزيادة المصروفات الرأسمالية وليس للإنفاق التشغيلي، مؤكدة على أن الحكومة ستحارب من أجل إقرار هذا القانون، لأن تكلفة الاستدانة أقل بكثير من تكلفة السحب من الاحتياطي العام.

وأضافت العقيل أن هناك عدداً من التشريعات لدى مجلس الأمة تامل الحكومة في إقرارها، والتي من بينها الضريبة المتكافئة وقانون الدين العام، مؤكدة على أن تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية سيساعد في تنفيذ الإصلاحات المالية بشكل سريع.

### دعم المواطنين للدخول بالقطاع الخاص

قالت العقيل إن التوجه الحكومي الحالي يعتمد على تشجيع المواطنين على الدخول إلى القطاع الخاص، وذلك في ضوء شراكة القطاع الخاص للدولة في الخطة التنموية، وهو ما يخلق فرصاً لوظيفة للمواطنين بعدد من القطاعات الحكومية، مما يخفف الأعباء المالية عن الميزانية العامة ويقلص بند الرواتب.

وأشارت إلى وجود قانون لدى مجلس الأمة منذ نحو 3 سنوات لإعادة النظر في باب الأجور والرواتب في القطاع الحكومي، مؤكدة على ضرورة إقرار هذا القانون من قبل مجلس الأمة، لأنه سيكون مساعداً كبيراً في تخفيف الأعباء المالية على الباب الأول بالميزانية الخاص بالرواتب.

### العوضي: لا توجد زيادة بالدعم.. ولكنها بحسب العهد

أكد الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة عبدالغفار العوضي أنه لا توجد أي زيادة في باب الدعم بالميزانية الجديدة، موضحة أن ارتفاع حجم حساب العهد في ظل وجود نحو 200 مليار دينار موجهة للدعم الصحي ممثلاً في بند العلاج بالخارج، وهو ما يؤكد أن حجم الدعم ثابت عند نفس المستوى الحالي ولم يرتفع.

وأشار العوضي إلى وجود إصلاحات مالية وقرار اصلاح تتخذها وزارة المالية من خلال تعديل بعض اللوائح، وهو امر يحتاج إلى وقت ليتبين أثره على أرض الواقع، مستشهداً باتخاذ قرار فيما يخص الاجازات المرضية تم اتخاذه في عام 2017، وبدأت تظهر آثاره في الميزانية الجديدة 2020/2021.

### رفع الرسوم الحكومية وصل لطريق مسدود

قال العوضي إن دراسة إعادة تسعير الخدمات والرسوم الحكومية وصل إلى طريق مسدود، وذلك لعدم وجود قبول شعبي لزيادة الرسوم. وأشار إلى أن العديد من الرسوم تحتاج إلى تمرير قوانين وهو شيء غير متاح حالياً، ولا يمكن اللجوء إلى فرض رسوم جديدة إلا بدوافع. وأضاف: في الوقت ذاته أنه إذا تم إقرار دراسة إعادة تسعير الخدمات الحكومية فإنها ستحقق زيادة في إيرادات الدولة بقيمة 600 مليون دينار.

من السهولة المتوفرة في صندوق الاحتياطي العام. وأضافت أن حجم العجزات المالية بالميزانية الحالية والمقبلة، هي مجرد تقديرات بناء على حجم الإنتاج النفطي والأسعار، مشيرة إلى أن تراجع الإيرادات بالميزانية المقبلة يعود إلى انخفاض حجم الإنتاج النفطي المقدر إلى 2,7 مليون برميل يوميا، مقارنة بـ 2,8 مليون برميل يوميا في الميزانية الحالية، وذلك في ظل التزام الكويت بتخفيض انتاجها النفطي ضمن اتفاق «أوبك+».

وأشارت إلى أنه في ظل الانخفاض المتوقع للإيرادات بالميزانية المقبلة، سعت وزارة المالية للحفاظ على سقف الإنفاق الحالي البالغ 22,5 مليار دينار، وذلك في ظل إعادة ترتيب أولويات الإنفاق للوزارات الوجهات الحكومية، وترشيدها بعضاً.

#### مشاريع التنمية

من جانبه، أوضح د.خالد مهدي أن هناك تنسيقاً مع وزارة المالية فيما يخص الإنفاق الرأسمالي، مشدداً على أن هناك التزاماً بنسب الإنفاق الرأسمالي وعدم الاضرار بمشاريع التنمية ضمن رؤية الكويت 2035، مشيراً إلى أن الإبقاء على نسبة الإنفاق الرأسمالي عند 16% من إجمالي النفقات أمر جيد جداً، ودليل على اهتمام الحكومة بمشاريع خطة التنمية والرؤية التنموية، وفيما يخص حجم الإنفاق على مشاريع خطة التنمية بالعام المالي الحالي، وأوضح مهدي أن نسبة الإنفاق الحالية تتخطى الـ 38% من حجم الإنفاق المقدر، مشيراً إلى أن النسبة قد ترتفع عن ذلك في ظل عدم تسجيل بعد الاعتمادات المالية واذونات الصرف ضمن النظام المالي من وزارة المالية، أي أن هناك حجم إنفاق فعلي يتخطى هذه النسبة.

#### أسعار النفط وتخفيض العجز

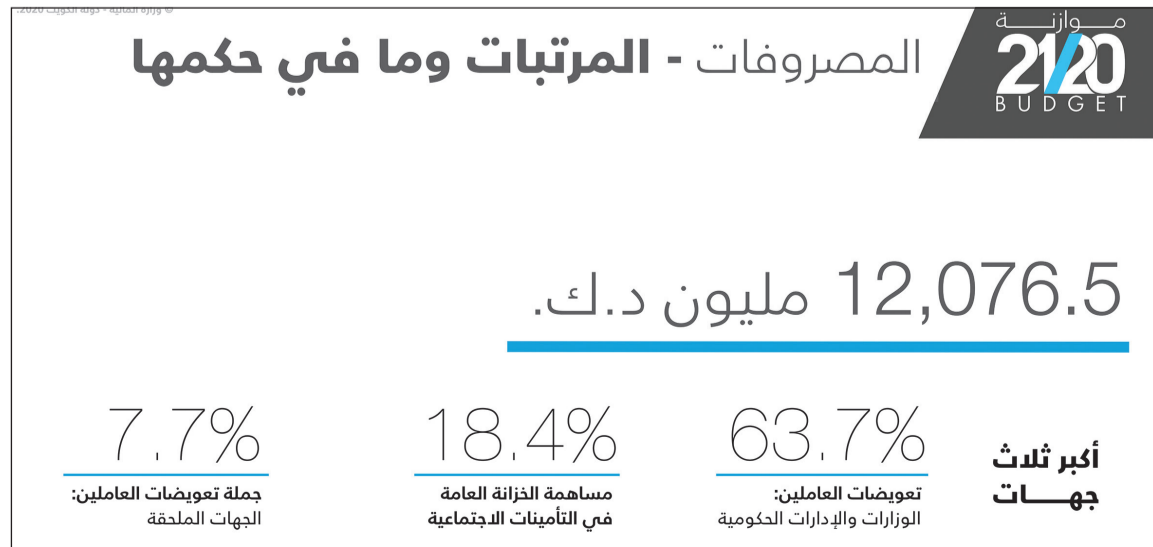
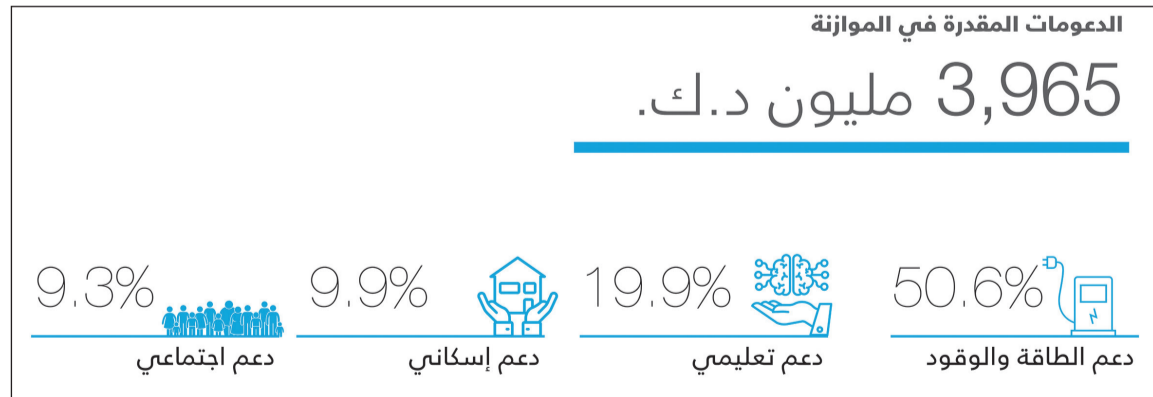
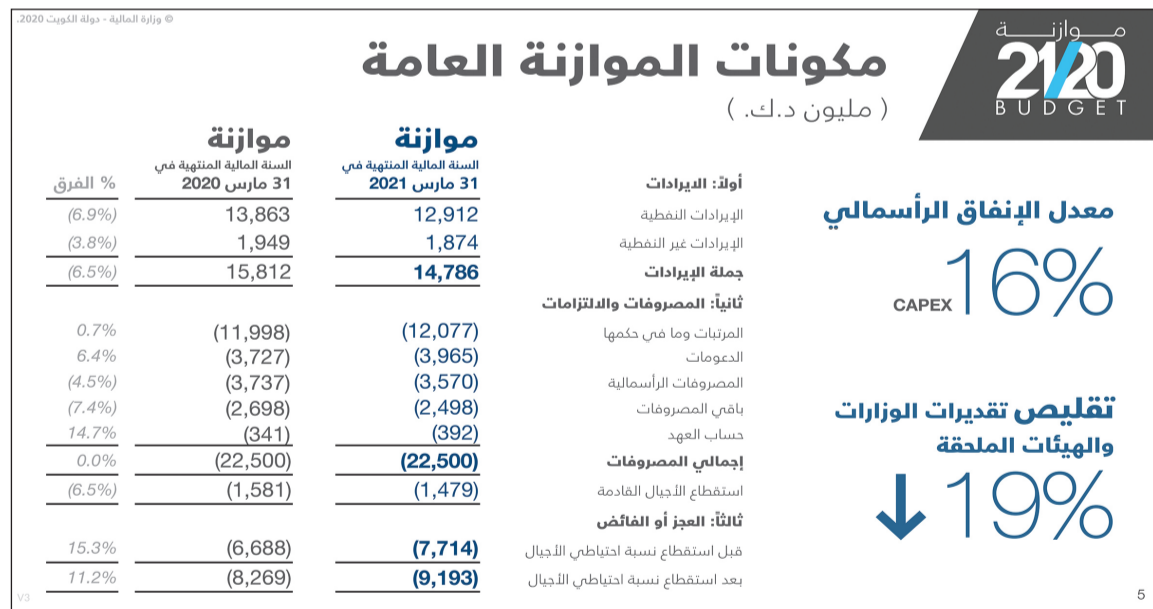
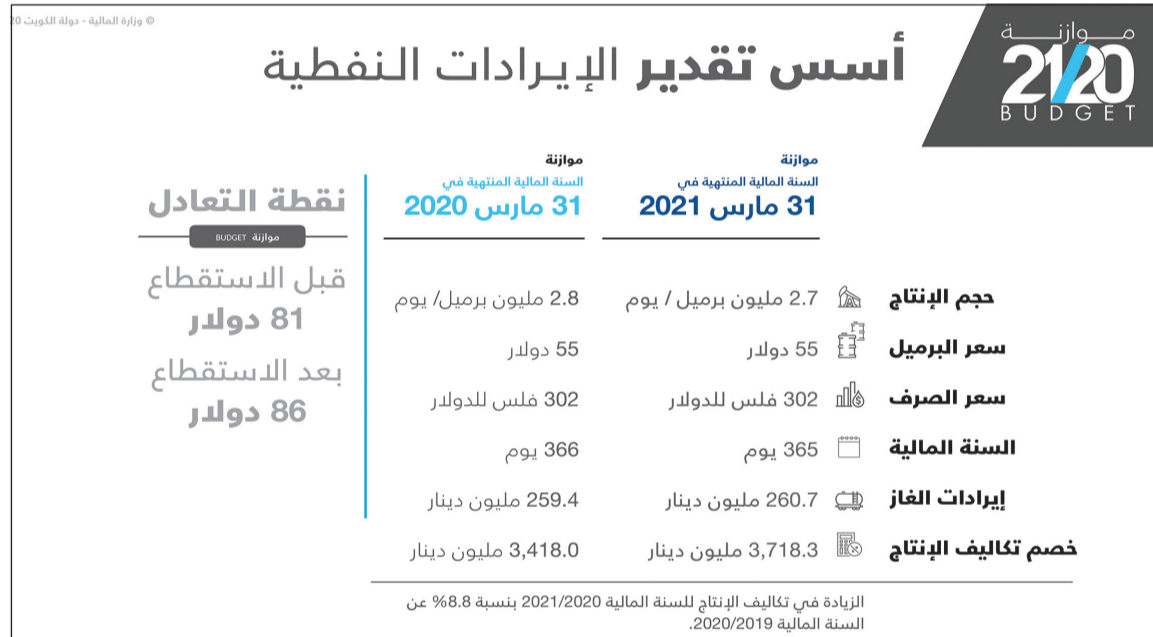
بدوره، قال الوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة عبدالغفار العوضي أن متوسط سعر برميل النفط خلال العام الماضي عند 64 دولاراً للبرميل، سيسهم بشكل كبير في تخفيض قيمة العجز بالميزانية الحالية، موضحة أن العجز الفعلي حتى الآن يبلغ نحو 3,7 مليارات دينار.

وأشار العوضي إلى أن الاتفاق الرأسمالي يسير بوتيرة جيدة في مشاريع خطة التنمية، موضحة أن هناك العديد من المشاريع الكبيرة التي تم إنجازها خلال العام الماضي والتي من بينها مشروع جسر جابر، وعدد كبير من مشاريع الطرق الجديدة، بالإضافة إلى المشاريع الكبيرة التي يتم العمل عليها حالياً.

أكثر، مطالبة مجلس الأمة بالتعاون لإقرار هذا القانون لتغطية، موضحة أنه في ظل هذا الوضع الحالي ستمت تغطية العجز بالميزانية

والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط د.خالد مهدي، أوضحت العقيل أن ارتفاع حجم العجزات المالية في الميزانية

عن ميزانية 2020/2021، بحضور وزيرة المالية مريم العقيل والوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة عبدالغفار العوضي



#### مصطفى صالح

كشفت وزارة المالية أمس عن مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2020/2021، والذي يحافظ على سقف المصروفات عند 22,5 مليار دينار للعام الثاني على التوالي، وذلك بعد أن تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء بغرض استصدار المرسوم اللازم وإرساله إلى مجلس الأمة لإقراره. واستعرضت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل أبرز ملامح ميزانية 2020/2021 والتي سيبدأ العمل بها في 1 أبريل 2020 وتنتهي في 31 مارس 2021، حيث بلغت إجمالي الإيرادات المقدرة 14,8 مليار دينار، فيما يبلغ إجمالي المصروفات المقدرة 22,5 مليار دينار، ومن المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً مالياً بعد الاستقطاع السنوي إلى 9,2 مليارات دينار، بارتفاع 11,2% عن ميزانية السنة الحالية.

وأوضحت أن الإيرادات النفطية المقدرة في الميزانية الجديدة تبلغ 12,9 مليار دينار، بانخفاض 7,2% عن موازنة السنة المالية الحالية والتي تنتهي في 31 مارس 2020، وذلك على أساس التقديرات لمتوسط سعر برميل النفط عند 55 دولاراً للبرميل بمعدل إنتاج يبلغ 2,7 مليون برميل يوميا، فيما تبلغ الإيرادات غير النفطية المقدرة 1,9 مليار دينار.

وأشارت إلى أن نقطة التعادل قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة تبلغ 81 دولاراً للبرميل، فيما تبلغ نقطة التعادل بعد الاستقطاع 86 دولاراً للبرميل. وفيما يخص المصروفات بالميزانية الجديدة، فتستحوذ المرتبات والدعم على 71% من إجمالي المصروفات، بينما تبلغ نسبة المصروفات الرأسمالية 16% من إجمالي المصروفات، وباقي المصروفات 13%.

وقالت العقيل إن مشروع الموازنة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2021 يهدف إلى تاصيل نهج التحكم بالمصروفات وترشيدها، حيث التزمت الحكومة بالمحافظة على سقف المصروفات عند 22,5 ملياراً للعام الثاني على التوالي، وذلك نتاج ورش العمل التي عقدتها وزارة المالية مع الجهات خلال شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين، بعد أن تم رفض الميزانية التقديرية الأولى البالغة 27,7 مليار دينار. وأضافت: «مشروع الميزانية الجديد يحتوي على مبلغ 390 مليون دينار لتسوية عهد سابقة، وذلك بناء على جدول الدفع المتفق عليه مع مجلس الأمة والذي نتطلع للعمل معه على إقرار الميزانية الجديدة».

تغطية العجز من الاحتياطي وخلال مؤتمر صحفي عقد على هامش الإعلان